الحرية الأكاديمية في الجزائر ودورها في المنظومة الجامعية والمجتمع،
دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة الباحثين بجامعة مستغانم.

أ. خيرة تحلايتي*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الميدانية، إلى تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية والتطرق إلى جذورها، ومستوياتها وضوابطها، ومحاولة الكشف عن الاختلافات في تصورات الأساتذة الباحثين حول مسألة ممارسة هذه الحرية تبعا لمتغيرات الخبرة، والرتبة العلمية، والتخصص، والمنصب العالي، والرتبة في مجال البحث. ومحاولة الكشف من جهة أخرى عن مدى تأثيرها على المنظومة الجامعية والمجتمع، ودورها المنوط بها في ذلك، وهذا من خلال دراسة عينة قوامها 54 أستاذا باحثا بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم – الجزائر، على اختلاف رتبهم وتخصصاتهم العلمية، وسنوات خبرتهم التي قضوها في التدريس والبحث، والمناصب التي تقلدوها في ذلك. إن محاولتنا هذه تسعى إلى إبراز مستويين اثنين من مستويات الحرية الأكاديمية (حرية الأستاذ، وحرية المؤسسة الجامعية)، ومدى ترابطهما مع بعضهما البعض ليشكلا تأثيرا في المنظومة الجامعية، ويلعبا دورا مهما في خدمة البحث العلمي والتعليم العالي، وبالتالي خدمة المجتمع مؤسسات وأفراد. لقد قمنا بإجراء هذه الدراسة عن طريق استخدام المنهج الكمي، وتمرير أداة الاستمارة لجمع البيانات، ومعالجتها باستخدام الإحصاء الوصفي، ومعامل الارتباط، واختبار التباين الأحادي الاتجاه لدراسة الفروق الإحصائية، قصد الوصول إلى نتائج نظرية وتطبيقية نأمل أن تقدم فكرة واضحة، ومؤشرا فعالا، حول مستوى المنظومة الجامعية، وخدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية، المنظومة الجامعية، الأستاذ الباحث، المجتمع.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer la notion de liberté académique, et montrer ses racines, ses différents niveaux, et ses contrôles, et d'essayer de détecter les variations dans les représentations des enseignants chercheurs sur la question de l'exercice de la liberté académique selon certaines variables : l'expérience professionnelle, la spécialité, le poste supérieur occupé, et le grade dans le domaine de la recherche. Essayer par la suite, de mettre en exergue l'impacte de l'exercice de la liberté académique et le rôle du système universitaire à servir la société. Notre tentative et d'essayer aussi d'élucider deux principaux niveaux de la liberté académique à savoir: (la liberté de l'enseignant, et la liberté de l'organisme universitaire), et ce, par le biais d'un échantillon composé de 54 enseignants chercheurs de la faculté des sciences sociales de l'université de Mostaganem. Nous avons fait recours à une approche quantitative en utilisant l'outil de questionnaire, le traitement de donnés par des statistiques descriptives, des coefficients de corrélation ainsi que le test ANOVA à un facteur, pour étudier les déférences statistiques de ce phénomène.

Mots clé : Liberté académique, système universitaire, enseignant chercheur, société.

مقدمة:

لا يخفى على أحد الدور الهام المنوط بالتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة في تطوير المنظومة التعليمية والجامعية، وبالتالي تطوير المجتمع والرفع من مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. "فالجامعة عقل الأمة ومركز التفكير في حاضرها ومستقبلها، فهي تمثل معيار مجد الأمة، ودليل شخصيتها الثقافية، والحصن المنيع لتراثها الحضاري والإنساني"[1]، وتقوم على ثلاثة وظائف رئيسية: التعليم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وإذا ما حدث أي خلل في وظيفة من هذه الوظائف الثلاث، فإنها تفقد المغزى الحقيقي لوجودها، لذلك كان على المؤسسات الجامعية أن تتمتع بقدر من الاستقلالية ومن الحرية في وضع سياساتها التعليمية واختيار برامجها وفي ممارستها لوظائفها، فالحرية الأكاديمية شرط رئيسي للسير الحسن، والطبيعي والفعال للجامعات.

*طالبة دكتوراه، علم الاجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

[1] فاروق عبده فليب، أستاذ الجامعة الدور والممارسة بين الواقع والمأمول. القاهرة: دار الزهراء، 1997، ص 03.

كما يعتبر موضوع الحرية من المواضيع الهامة التي تجدر بنا دراستها وإعطائها قدرا كافيا من الاهتمام، كون أن الحرية حق شرعي من حقوق الإنسان العامة، وتتحدد الحريات وممارستها وتختلف طبيعتها تبعا للبيئة التي ينتمي إليها الفرد والتي يتواجد فيها، والظروف المحيطة به، وطبيعة العمل الذي يؤديه، محددة بذلك عدة أنواع من الحريات منها السياسية والاقتصادية والمهنية والأكاديمية (هيئة التدريس، البرامج، الطلبة، المؤسسة الجامعية...). والحرية الأكاديمية بمستوياتها الثلاث (حرية الأستاذ، وحرية الطالب، وحرية المؤسسة الجامعية)، لها دور كبير في تطوير التعليم العالي وترقية البحث العلمي، فهي تعتبر أحد مقومات نجاح المنظومة الجامعية، وأساس هام في تحقيق أهدافها التي من بينها؛ تحقيق خدمة المجتمع والتنمية الشاملة.

وسنركز في هذه الورقة البحثية على مستويين من مستويات الحرية الأكاديمية وهما: حرية الأستاذ الجامعي وحرية المؤسسة الجامعية، التي هي أهم المؤشرات في دراستنا للمساعي الرامية لمواجهة تحديات المنظومة الجامعية لخدمة المجتمع.

فالأستاذ الجامعي كغيره من أفراد المجتمع، له الحق في الحريات المذكورة سابقا وخاصة منها الحرية المهنية والأكاديمية، للقيام بواجباته المحددة قانونا (مهنة التعليم الجامعي)، باختياره للمواضيع التي يعالجها وكيفية تدريسها وبإنتاج المعرفة، وفي إبداء الآراء وتفسيرها ونقدها. إلا أنه قد يتعذر في بعض الأحيان على الأستاذ الجامعي ممارسة حريته الأكاديمية لأسباب كثيرة تفرض قيودا عليه وتمنعه من القيام بواجباته في التدريس والبحث. وعلى المنظومة الجامعية أن تكون مؤسسة مستقلة إداريا وماليا، وحرة في وضع سياساتها التعليمية واختيار مناهجها، ومحررة من كل أنواع القيود حتى يكون بمقدورها تحقيق الحرية الأكاديمية، بمعنى آخر، لا يمكن فصل استقلالية الجامعة عن الحرية الأكاديمية.

سنحاول في هذه الدراسة تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية، وكذا حدودها في الجامعة الجزائرية، ومدى تمتع الجامعة الجزائرية والأساتذة الباحثين بهذه الحرية، ومدى تأثير الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي على الجامعة والمجتمع، ومدى اختلاف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية للأستاذ تبعا لمتغيرات الدراسة المذكورة آنفا، من هنا ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مظاهر الحرية الأكاديمية في الجامعة الجزائرية؟، وما الدور المنوط بها في تطوير المنظومة الجامعية وخدمة المجتمع؟

ولإثراء هذا البحث ودراسة هذه الإشكالية، يتفرع السؤال المحوري السابق إلى أسئلة فرعية وهي:

ما الحرية الأكاديمية وما حدودها في الجامعة الجزائرية؟
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الأساتذة الباحثين للحرية الأكاديمية تبعا لمتغيرات الدراسة؟
كيف تؤثر الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي على المنظومة الجامعية وعلى دورها في المجتمع؟

1- فرضيات الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0,05) لدرجة ممارسة الأساتذة الباحثين للحرية الأكاديمية تغزى لمتغيرات الخبرة، والرتبة العلمية، والتخصص، والمنصب العالي، والرتبة في مجال البحث.
- تؤثر الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي على المنظومة الجامعية وعلى دورها في المجتمع حسب درجة ممارسته لها.

2- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأستاذ الباحث والكشف عن الفروق في تصور أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيرات الخبرة، الرتبة العلمية، التخصص، المنصب العالي والرتبة في مجال البحث. كما تهدف إلى معرفة كيف تؤثر الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي على دور المنظومة الجامعية وعلى دورها في المجتمع من خلال تصورات الأساتذة الباحثين بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أهمية الجانب الذي تتناوله حيث أنها تسعى لدراسة مفهوم الحرية الأكاديمية. كما أنها تعتبر مساهمة في التراث الأدبي لموضوع الحرية الأكاديمية وذلك نظرا لقلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع.

4- الحرية الأكاديمية (مفهومها وجذورها):

قبل أن نخوض في عمق مفهوم الحرية الأكاديمية، وقبل الرجوع إلى جذورها، نقول أن الحرية في أبسط معانيها هي التحرر من كل القيود. لقد ورد في مؤلف محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، وفي بداية تعريفه لمفهوم الحرية الأكاديمية، أنه "لا تقدم في العلم إلا بتوفر الحرية.. وأن البحث العملي يكون حيث تكون الحرية... والإبداع العلمي لا يمكن أن يتحقق إلا في مناخ ديمقراطي حر، فعلاقة البحث العلمي بالحرية علاقة تأثير وتأثر، تجعل حرية البحث العلمي إلى جوار قيم الحقوق الإنسانية الكبرى كحق الحياة.. !"[1] من هنا يتضح لنا مدى أهمية الحرية عامة والحرية الأكاديمية خاصة في تقدم وازدهار المجتمعات.

4-1 جذور الحرية الأكاديمية:

تشير معظم المراجع إلى أن أول ظهور للحرية الأكاديمية كان مع "تأسيس جامعة لايدن في هولندا عام 1575"[2]، وتواصلت عبر المؤتمرات والندوات في كل من: "مؤتمر بحث ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية، أشرفت عليه الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضري الجامعات في اسبانيا سنة 1982، والذي صدر عنه ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية، واجتماع الجمعية العمومية للخدمة الجامعية العالمية سنة 1988، وتم التوصل من خلاله "لإعلان ليما" للحرية الأكاديمية، ثم مؤتمر الجامعات الأوروبية ورؤسائها سنة 1988 بإيطاليا، وأسفر عنه تبني الميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية، وفي سنة 1994 مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية نظمه منتدى الفكر العربي في الأردن بالتعاون مع مؤسسة فردريش ابيرت الألمانية"[3] وتواصلت مسيرة البحث في مفهوم الحرية الأكاديمية في السنوات الأخيرة، حيث توصلت المؤتمرات والندوات إلى:

- إصدار جملة من المواثيق والإعلانات تحدد مضمون الحرية الأكاديمية، مجالاتها، محدداتها ومستوياتها.
- محاولة تحديد مفهوم مصطلح الحرية الأكاديمية حيث عرفها " إعلان ليما" على أنها "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي، فرديا أو جماعيا، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة"[4] كما تضمن الإعلان مبادئ الحرية التي من بينها "أن الحرية الأكاديمية شرط مسبق أساسي لوظائف التعليم والبحث والإدارة والخدمات التي تسند إلى الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي"[5]

كما أكد إعلان عمان أن الحريات الأكاديمية "تشمل حق التعبير والرأي وحرية الضمير وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها كما تشجع حق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله ووضع ما يناسبها من اللوائح والأنظمة التي تساعده على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية العلمية"[6] وعلى توفير المناخ الفكري الذي يمكن الباحثين من أداء أدوارهم ونشر روح المنافسة بينهم في مجال البحث العلمي ويمكن الجامعة من أداء رسالتها البحثية.

ونقصد بالحرية الأكاديمية إجرائيا: حرية المؤسسات الجامعية في تسيير شؤونها الداخلية وفي وضع برامجها التعليمية ومناهجها، وعلى مستوى الأستاذ الجامعي، فنقصد بها حق التعبير وحرية الفكر وإبداء الرأي وحرية اختيار مجالات البحث ومواضيعه دون أي تدخل، وحرية نشر النتائج المتوصل إليها.

---

[1] محمد مسعد ياقوت، البحث العلمي في مصر والوطن العربي. القاهرة: دار النشر للجامعات، 2007، ط1، ص 29.

[2] عزيز هادي رياض، الجامعات (النشأة والتطور –الحرية الأكاديمية- الاستقلالية)، سلسلة ثقافة جامعية. جامعة بغداد: مركز التطوير والتعليم المستمر المجلد الثاني، العدد الثاني، 2010، ص 28.

[3] نفس المرجع، ص 31.

[4] أحمد عزت، وآخرون، الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية بين سياسة القمع... وغياب الرؤية، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2011، ط1، ص24.

[5] محمد عبد السلام، مفهوم الحرية الأكاديمية قراءة نقدية في المواثيق والإعلانات الدولية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ب.س، ص 10.

[6] عزيز هادي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 35.

5- الدراسات السابقة:

5-1 دراسة طارق أحمد المنصوب،[1] بعنوان تقييم مستوى ممارسة "الحرية الأكاديمية في جامعة آب" دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس" تنتمي هذه الدراسة إلى حقل القانون منشورة على موقع أكاديميا، انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها ما الحرية الأكاديمية؟ ما مداها، وما حدودها؟ وهل تتأثر بالبنية السياسية التي يعيش فيها الأكاديمي، ثم ماهو تقييم أعضاء هيئة التدريس لمستوى ممارستها في جامعة آب؟ وهل توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في مجالاتها الخمسة التي تغزى لمتغيرات الجنس، الجنسية، نوع التخصص العلمي، الخبرة، الدرجة العلمية، والمركز الإداري. أم لا؟

أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة آب كان متوسطا.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية بين أعضاء هيئة التدريس اليمنيين والوافدين في جميع مجالاتها، باستثناء مجال حرية التواصل مع المجتمع المحلي، حيث اتضح وجود فروق في مستوى ممارسة الحرية في هذا المجال لصالح اليمنيين، وكذلك لصالح الأقسام العلمية التطبيقية.
- وجود فروق في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية تتفاوت في نسبها بين مجالات الحرية المختلفة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية تغزى لمتغيرات الجنس، الجنسية، الخبرة، الدرجة العلمية، والمركز الإداري.

أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات إضافية للتحقق من أسباب غياب أثر المركز الإداري وبإجراء دراسات مماثلة لمعرفة مستوى الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأخرى.

اقتصرت هذه الدراسة على مجالات الحرية الأكاديمية دون التطرق إلى أهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق التقدم في التعليم العالي وهذا ما سنحاول إضافته من خلال البحث في مدى تأثير حرية الأستاذ الجامعي على أداء المنظومة الجامعية لدورها في خدمة المجتمع.

5-2 دراسة ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد،[2] رسالة ماجستير بعنوان الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية (دراسة ميدانية). تركزت مشكلة الدراسة في الكشف عن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة السعودية ووضعها الراهن ومجالاتها، والعوامل التي تحد منها، وحددت مشكلة الدراسة في السؤال: ما واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية؟

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر أكثر المظاهر توفرا منها:

- الحرية الأكاديمية تعني بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس حرية الجامعات واستقلالها إداريا وأكاديميا وماليا، وحرية عضو هيئة التدريس في البحث والتدريس، ومشاركته في وضع القرارات.
- الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسطا بشكل عام.
- من أكثر مظاهر مجال الاستقلال الإداري توفرا حق الجامعة في تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين بها.
- من أكثر مظاهر مجال الاستقلال الأكاديمي توفرا حق الجامعة في تحديد شروط قبول الطلبة والطالبات الملتحقين بها، وحقها في تحديد مستويات الدرجات العلمية التي تمنحها.

---

[1] طارق أحمد المنصوب، تقييم مستوى الحرية الأكاديمية في جامعة آب "دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس. من الموقع https://www.academia.edu/20358258/الحرية_الأكاديمية-Academic_Freedom
يوم 2017/03/10 على الساعة 16:49

[2] ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007.

- من أكثر مظاهر مجال حرية عضو هيئة التدريس توفرا حرية اختياره لموضوعات بحوثه العلمية التي يجريها، وحقه في نشر نتائج تلك البحوث كذلك حقه في اختيار طريقة التدريس وحقه في الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع.
- من أكثر مظاهر مجال الاستقلال المالي توفرا وجود ميزانية خاصة بكل جامعة على حدة، ومساهمة كل جامعة في إعداد مشروع ميزانيتها السنوية، وعدم وجود قيود فيما يتعلق بقبول مصادر التمويل غير الحكومية.
- مجال الاستقلال الأكاديمي أكثر المجالات الحرية الأكاديمية توفرا في الجامعات السعودية يليه مجال حرية عضو هيئة التدريس، ثم مجال الاستقلال الإداري.
- من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية البيروقراطية، والروتين الإداري في أنظمة الجامعات،...
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد الدراسة تبعا لمتغير التخصص العلمي، ومتغير الرتب العلمية، ومتغير الجنس.

واقتصرت الدراسة على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس وعلى تحديد أكثر وأقل المظاهر توفرا في مجالات الاستقلال المالي، والأكاديمي والإداري وحرية أعضاء هيئة التدريس هذه العناصر التي لم يتم التطرق لها في دراستنا الحالية لكثرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستقلال المالي والإداري والحرية الأكاديمية، وعليه ارتأينا دراسة أثر الحرية الأكاديمية للجامعة وللأستاذ على كفاءة الجامعة وعلى أدائها لأدوارها بأكمل وجه.

5-3 دراسة الكاهنة حماش،[1] تحت عنوان الحريات الأكاديمية في التعليم العالي الجزائري دراسة منشورة في مجلة مركز البحث والاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD)، اعتمدت الباحثة في دراستها على توصية اليونسكو كمؤشرات لدراسة رؤى الأساتذة حول ممارستهم للحرية الأكاديمية.

وانطلقت من صياغة فرضية أساسها أن نظام التعليم في الجزائر يتميز بحكم ذاتي محدود في الجانب البيداغوجي، التمويل، والإداري فانه يترتب على ذلك أن أساتذة التعليم العالي لا يتمتعون بحريتهم المهنية.

واعتمدت الباحثة في دراستها للحريات الأكاديمية على البنود المحددة في توصية اليونسكو ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

- حق الالتحاق بالمهنة: معايير التوظيف لا تقوم على أساس المؤهلات والكفاءات والخبرات الملائمة وتسودها التمييز، الفساد والبيروقراطية.
- الحق في القيام بالتدريس: الأستاذة يتمتعون بحرية اختيار المقاييس المدرسة والمواضيع وطرق التدريس، وفي المقابل لا يتمتعون بحرية تحديد المعاملات وتحديد عدد الطلبة في القسم.
- حرية التعبير في بعض المواضيع: صعوبة مناقشة بعض المواضيع مع الطلبة التي تمثل طابوهات مثل الثقافة واللغة البربرية، الجنسانية، الدين،...
- الحق في إجراء البحوث، والحق في النشر وإبلاغ نتائج البحوث: تتحقق في حالة ما إذا وجدوا دور النشر وكانت منشوراتهم تتفق مع الشروط المحددة.
- الحق في الإدارة الجماعية: انعدام الحق في الإدارة الجماعية وتشاطر المسؤولية.

أفادتنا في هذه الدراسة بشكل غير مباشر في الجانب النظري للحرية الأكاديمية، كونها اعتمدت على توصية اليونسكو تمكنا من خلالها الاطلاع على أوضاع هيئة التدريس في التعليم العالي في الجزائر.

6- مستويات الحرية الأكاديمية وضوابطها:

[1] حماش الكاهنة، الحريات الأكاديمية في التعليم العالي الجزائري، مجلة مركز البحث والاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD، العدد 62-63، 2003/2002 من الموقع http://www.cread.dz/images/archive/data/doc/index.html يوم 2017/03/26 على الساعة 19:48

للحرية الأكاديمية مستويات ثلاثة أساسية: إلا أننا سنتطرق إلى مستويين فقط حرية الأستاذ وحرية المؤسسة الجامعية

6-1 الحرية الأكاديمية للباحث والأستاذ:

وهي حق الأساتذة والباحثين في الجامعات في ممارسة العمل المهني والبحثي بحرية، دون أي تدخل داخلي أو خارجي كما جاء في توصية اليونسكو بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (الوثيقة رقم 29)، "أنه يكفل لأعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي الحق في القيام بالتدريس دون أي تدخل خارجي، شريطة التزامهم بالمبادئ المهنية المقبولة لدى الجميع. بما في ذلك المسؤولية المهنية والصرامة الفكرية فيما يتعلق بالمعايير والأساليب التعليمية. وينبغي ألا يجبر أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي على تعليم أمور تتناقض مع معارفهم العلمية أو قناعاتهم الوجدانية أو على استخدام مناهج دراسية وأساليب تعليمية منافية للمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يضطلع أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي بدور هام في تحديد المنهج الدراسي"[1]. يتضح مما سبق أن الحرية الأكاديمية نسبية وهي تلتزم بعدة ضوابط يجب على الأستاذ الجامعي الالتزام بها، فحرية الأستاذ أو الباحث لا يعني خروجه عن الأطر التنظيمية والقانونية المنظمة للمؤسسة الجامعية التي ينتمي إليها، بل هي حرية الفكر والأداء التدريسي وحرية البحث عن الحقيقة التي تعود بالإيجاب على الصالح العام. هذه الأخيرة التي تكون مبنية على التحقيقات العلمية وعلى الموضوعية "ويشترط فيها الالتزام بمبادئ الصرامة الفكرية والتحقيق العلمي والأخلاقيات البحثية المعترف بها على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يتمتعوا أيضا بالحق في نشر وإبلاغ نتائج البحوث التي يؤلفونها أو يشاركون في تأليفها"[2].

6-2 الحرية الأكاديمية للمؤسسة البحثية والجامعية:

نقصد بحرية المؤسسات الجامعية والبحثية تمتعها بكامل الحق في وضع سياستها التعليمية والإدارية والمالية -التسيير الذاتي- دون رقابة أو تحكم من خارج المؤسسة الجامعية، وهذا ما تأكده توصية اليونسكو في الجزء الخاص بالحقوق والواجبات والمسؤوليات المؤسسية أين تم التطرق إلى نقطتان أساسيتان في البند الخاص بالاستقلال المؤسسي "الأولى: أن التمتع المناسب بالحرية الأكاديمية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات يتطلبان أن تكون مؤسسات التعليم العالي مستقلة ذاتيا. والاستقلال الذاتي في هذا السياق هو ذلك القدر من التسيير الذاتي اللازم لتمكين مؤسسات التعليم العالي من اتخاذ قرارات فعالة فيما يخص نشاطها الأكاديمي ومعايير عملها وإدارتها والأنشطة ذات الصلة، بما يتفق مع نظم المحاسبة العامة لا سيما فيما يتعلق بالأموال التي توفرها الدولة. والثانية أن الاستقلال الذاتي هو الشكل المؤسسي للحرية الأكاديمية ويعد شرطا لازما لتمكين مدرسي التعليم العالي ومؤسساته من الاضطلاع بالمهام المنوطة بهم على نحو مناسب."[3]

7- الحرية الأكاديمية في الجزائر:

7-1 ضمان الحرية الأكاديمية:

تعد الحرية الأكاديمية أحد الشروط الأساسية في فاعلية النظم الجامعية وزيادة كفاءة أدائها ونوعية مخرجاتها وبالاعتماد على توصية اليونسكو (الوثيقة رقم 29) المتضمنة التوصية بشأن أوضاع هيئة التدريس في التعليم العالي والتي تقر على "أن الممارسة الكاملة للحق في التعليم والتدريس وإجراء البحوث لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت مؤسسات التعليم العالي تتمتع بالحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتي، وأن إبلاغ النتائج والفرضيات والآراء دون قيود يعد ركيزة أساسية للتعليم العالي ويوفر أقوى ضمان للدقة والموضوعية في الدراسات العلمية والبحوث"[4]

فالحرية الأكاديمية حق من حقوق الإنسان ولا بد من ضمانها في الدستور، إلا أن المؤسس للدساتير الأولى في الجزائر لم يتطرق للحرية الأكاديمية ولحرية البحث العلمي، واكتفى بالإشارة لبعض الحريات كحرية وسائل الإعلام والصحافة وحرية التعبير والاجتماع، وكانت أول إشارة للحرية الأكاديمية مع صدور آخر تعديل دستوري سنة 2016 أين التفت المؤسس الجزائري لأهمية ضمان الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي، فعدلت أحكام

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، القرارات، سجلات المؤتمر العام، الدورة التاسعة والعشرون، باريس 21 أكتوبر-12 نوفمبر 1997، المجلد 1، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 33.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

[4] المرجع نفسه، ص 29.

المادة 38 من دستور 1996 وجاء في نص المادة 44 منه "الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة"[1] أكد المؤسس الجزائري على أن الحرية الأكاديمية لا تقتصر على حرية البحث العلمي فقط، بل توجد حريات لها مضامينها ومؤشراتها، وتمارس في إطار قانوني وهي ليست حرية مطلقة بل نسبية، أي أنها تضبطها منظومة قانونية.

7-2 الجامعة والحرية الأكاديمية في الجزائر:

كما سبق وأشرنا أن الحرية الأكاديمية مطلب رئيسي للسير الطبيعي لمؤسسات الجامعية، وكذلك "المعيار الذي يميز الجامعة عما يسبقها من مؤسسات تعليمية، وهي أيضا المحفز الكامن من وراء التقدم العلمي الهائل للجامعات الغربية العريقة والرصينة "[2] كما أنها نتيجة لسياسة التعليم ومبادئه في الجزائر ونخص بالذكر هنا مبدأ دمقرطة التعليم، ولذلك يجب على المؤسسات الجامعية العمل على رفع القيود على الباحثين أثناء تأديتهم لواجباتهم الأكاديمية وممارساتهم البحثية، وتوفير حرية التعبير والرأي وضمان الحرية الأكاديمية من أجل ضمان المصداقية في البحوث، وضمان الثقة بين الأستاذ والجامعة، وبين الجامعة والمجتمع، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، ويكون ذلك استنادا على معايير قانونية ومعايير أخلاقية وعلى احترام الرأي الآخر التي تعد بمثابة حدود للحرية الأكاديمية.

لقد تضمن ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من الميزات والمبادئ والحقوق والواجبات، منها الحق في الحرية الأكاديمية، وترتيبها الثاني في الميثاق يكشف عن مدى أهميتها، وعن عدم إمكانية "تصور نشاطات التعليم والبحث في الجامعة بدون الحرية الأكاديمية التي تعتبر الركن الأساسي لهذه النشاطات. فهي تضمن، في كنف احترام الغير والتحلي بالضمير المهني، التعبير عن الآراء النقدية بدون رقابة أو إكراه".[3]

والجدير بالذكر أن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث المتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 3 ماي سنة 2008 لم يشر ولا مرة واحدة إلى الحرية الأكاديمية، واكتفى فقط بذكر الحقوق المنصوص عليها في الأمر 06-03 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالوظيفة العمومية والتي يتمتع بها كل الموظفين في المؤسسات العمومية الإدارية الأخرى، وهذا ما نتج عنه عدم وضوح معنى وحدود الحرية الأكاديمية، وعدم وجود قواعد محددة لها وقوانين تحميها.

8- الإجراءات المنهجية للدراسة:

8-1 المنهج: استخدمنا المنهج الكمي وذلك لتناسبه مع هذا النوع من الدراسات لوصف الظاهرة والكشف عن المتغيرات التي تؤثر فيها، ودراسة الفروق في التصورات حول ممارسة الحرية الأكاديمية.

8-2 الأداة: استخدمنا في بحثنا أداة الاستمارة حيث خصصت سبعة (07) أسئلة لها علاقة بموضوع الحرية الأكاديمية، طرحت على الأساتذة المشكلين لعينة الدراسة.

8-3 مجتمع البحث وعينة الدراسة:

1- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من الأساتذة الباحثين بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة عبد الحميد بن باديس، بمستغانم الجزائر، وبلغ عددهم (140) أستاذا باحثا حسب الإحصاءات المقدمة من مصلحة المستخدمين بالكلية والموقوفة إلى غاية تاريخ 2016/12/31.

2- عينة الدراسة:

تتمثل في العينة الحصصية وهي عينة غير احتمالية "تشبه العينات الطبقية من حيث المراحل الأولى في التحديد، بحيث يتم تقسيم مجتمع الدراسة الأصلي إلى فئات أو شرائح ضمن معيار معين، ثم يتم بعد ذلك اختيار العدد المطلوب من كل شريحة، بشكل يتلاءم وظروف الباحث، لكنها تختلف عنها في أن الباحث في العينة العشوائية لا يختار الأفراد كما يريد، بينما في العينة الحصصية يقوم الباحث بهذا الاختيار بنفسه، دون أن يلتزم بأية شروط."[4] ويعرف هذا النوع من العينات على أنه متحيز، ولتجنب الوقوع في التحيز الذي يحتمل ظهوره، فقد تم الاستعانة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 2016، ص 6.

[2] عبد القادر الشيخلي، البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001، ص 41.

[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ميثاق أخلاقيات والآداب الجامعية، ماي 2010، ص 03.

[4] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دمشق: المطبعة العلمية، 2000، ط1، ص 315.

بخمسة (05) باحثين ميدانيين في توزيع الاستمارات، إضافة إلى المراعاة في اختيار عينة بحثنا على نسب الأساتذة الباحثين حسب التخصصات والشعب المتواجدة في مجتمع الدراسة.

بلغت عينة الدراسة 54 أستاذا باحثا أي ما يعادل نسبته (38.6 %) من حجم المجتمع والتي تعتبر نسبة مقبولة لإجراء الدراسة وذلك لتجانس عناصرها، كما أن حجم العينة هذا يمكن أن يمثل خصائص المجتمع المراد دراسته. وباستخدام العلاقة الرياضية التي تم على أساسها استخراج عدد الأساتذة الباحثين من كل شعبة، قمنا بتدوين النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي وفق المعادلة التالية:

ل د = ن/ل *ط د حيث: ل: حجم العينة ككل

ل د: حجم عينة طبقة من طبقات الدراسة

ط د: حجم الطبقة في مجتمع الدراسة

ن: حجم المجتمع

جدول رقم (01) يوضح توزيع عينة الدراسة

	الشعب	التكرار		الشعب	التكرار
قسم العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع	13	**قسم العلوم الإنسانية**	الإعلام والاتصال	14
	علم النفس	11		التاريخ	3
	الفلسفة	06		علم المكتبات	3
	المجموع	30		الارطوفونيا	4
				المجموع	24

3- خصائص عينة الدراسة: خصائص عينة الدراسة متنوعة منها: الخبرة، الرتبة العلمية، التخصص، المنصب العالي، والرتبة في مجال البحث والتي سيتم وصفها إحصائيا في الجدول الموالي:

جدول رقم (02) يوضح وصف عينة الدراسة.

متغيرات الدراسة		الكلية		القسم			
				العلوم الاجتماعية		العلوم الإنسانية	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الخبرة	1-5	12	22.2	03	5.55	09	16.65
	6-10	20	37.0	10	18.5	10	18.5
	11-20	17	31.5	14	25.94	03	5.56
	20 فأكثر	05	9.3	03	5.58	02	3.72
الرتبة العلمية	أستاذ	03	5.55	03	5.55	00	0
	أستاذ محاضر قسم أ	09	16.67	4	7.41	05	9.26
	أستاذ محاضر قسم "ب"	16	29.63	09	16.67	07	12.96
	أستاذ مساعد قسم "أ"	21	38.89	14	25.93	07	12.96
	أستاذ مساعد قسم "ب"	05	9.26	0	0	05	9.26
التخصص (الدكتوراه)	علم الاجتماع	17	31.48	14	25.92	03	5.56
	علم النفس	10	18.51	08	14.81	02	3.7
	الفلسفة	06	11.11	06	11.11	00	00
	الانتروبولوجيا	02	3.70	02	3.70	00	00
	علوم الإعلام والاتصال	09	16.67	00	00	09	16.67
	علم المكتبات	03	5.56	00	00	03	5.56
	التاريخ	03	5.56	00	00	03	5.56
	الارطوفونيا	04	7.41	00	00	04	7.41
المنصب العالي في مجال الإدارة	مسؤول فريق ميدان التكوين	00	00				
	مسؤول فريق اختصاص	06	11.1	03	5.55	03	5.57
	رئيس قسم	01	1.9	01	1.9	00	
	رئيس شعبة	00	00	00		00	
	رئيس المجلس العلمي	01	1.9	01	1.9	00	
	رئيس اللجنة البيداغوجية	02	3.7	01	1.85	01	1.85
	نائب رئيس قسم	03	5.6	02	3.73	01	1.87
	بدون	41	75.9	22	40.73	19	35.17
الرتبة في مجال البحث	مدير مخبر بحث	00					
	مدير وحدة بحث	00					
	رئيس فرقة بحث	04	7.4	04	7.4	00	
	عضو في فرقة بحث	40	74.1	22	40.76	18	33.34
	غير منضم	10	18.5	04		06	

بعد تحديد عينة الدراسة وخصائصها طبقنا أداة الاستمارة، وتحصلنا على التكرارات والنسب المئوية كما هي موضحة في الجدول أعلاه ثم جمعت درجة استجابتهم تمهيدا لمعالجتها إحصائيا.

9- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

إرتأينا في مناقشة النتائج وتحليلها والتعليق عليها أن نتتبع الأسئلة المركزية والأساسية التي جاءت في الإشكالية والتي نعتبرها مؤشرات قوية في التحليل والتعليق.

9-1 ما تقدير الأستاذ الباحث لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي؟

ولمعرفة ما تقدير الأستاذ الباحث لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي والإجابة على السؤال، قمنا بتحديد خمسة (05) مستويات لقياس مستوى ممارستها وجاءت نسبها كما هي مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): يوضح درجة ممارسة الحرية الأكاديمية

مستوى الممارسة	كبير جدا		كبير		متوسط		قليل		قليل جدا		عدم فهم معنى الحرية الأكاديمية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الحرية الأكاديمية	01	1.8	05	09.3	16	29.6	15	27.8	07	13.0	10	18.5

بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلي لعبارات ممارسة الجامعة لوظائفها من أجل ترقية البحث العلمي (3.36) وتراوحت المتوسطات الحسابية لكل عبارة بين (3.00 و 4.13) وقيمة المتوسط الحسابي لدرجة ممارستها للحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي تساوي (3.50) محتلة بذلك المرتبة الرابعة بعد ترتيب المتوسطات الحسابية تنازليا، وكما يتضح لنا من الجدول رقم (03) أن نسبة (29,6%) سجلت في الدرجة المتوسطة بمعنى أن المبحوثين يقرون بأن ممارستها في الجامعة كانت بدرجة متوسطة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بمدى ارتباط الحرية الأكاديمية في البحث بحرية نشر النتائج وتوفير الدوريات والمجلات حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها بـ (3.02) مرتبة في المرتبة السابعة وبدرجة قليلة من حيث الممارسة، وكانت قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين العبارتين (0.319*)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) وتثبت النتائج المتحصل عليها أن لقنوات النشر (مجلات، دوريات، دور النشر...) تأثير على رضا الباحثين، وهي أكبر معيق يعترض الباحثين، مما يؤدي بهم إلى قضاء معظم وقتهم في البحث عن قنوات لنشر أبحاثهم، وتحترم قوانين النشر وتكون محكمة علميا وذات سمعة طيبة، ومقبولة لدى الجهات التي تطلب النشر. إن ضرورة النشر في مجلات محكمة يعد بمثابة قيد من قيود الحرية في نظر الباحثين من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتبر التقييد المطلق لحرية النشر مسؤولية أكاديمية للمنظومة الجامعية تحقق من خلالها الأمانة والرصانة العلمية.

9-2 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصور الأساتذة الباحثين عينة الدراسة حول ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعة تعزى لمتغيرات الخبرة، الرتبة، التخصص العلمي، المنصب العالي والرتبة في مجال البحث؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تم استخدام اختبار (ANOVA à 1 facteur) تحليل التباين الأحادي في التحقق من دلالة الفروق بين متوسطات المجموعات والمقارنة بينها، وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول التالية:

1- الخبرة المهنية:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	6,067	3	2,022	2,316	0,090
داخل المجموعات	34,933	40	0,873		
الإجمالي	41,000	43			

يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 0,090 أي (9%) وهي أكبر من (5%) وبالتالي فان قيمة ف غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) تبعا لمتغير الخبرة المهنية، فلا يوجد تأثير لمتغير الخبرة المهنية على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، فممارسة الأستاذ للحرية واكتسابها لا يتحدد بعدد السنوات في قطاع التعليم العالي، كما أوضحت النتائج بعد حسابنا للمتوسطات الحسابية فروقا طفيفة في قيمها، والتي كانت لصالح الأساتذة من ذوي الخبرة ما بين (9-5) سنوات بقيمة (4,00) تلتها الفئة من (4-1) سنوات بقيمة (3,33)، وهذا يبين أن فئة الأساتذة حديثي التوظيف أكثر حرية، ويرجع هذا من جهة، لعدم فهمهم لمعنى الحرية الأكاديمية، ومن جهة أخرى إلى أن الأساتذة ذوي الخبرة يتصورون أنهم أكثر تقييدا وذلك لاحترامهم للقوانين والنظام الداخلي لمؤسساتهم مقارنة بالأساتذة الجدد.

2- الرتبة العلمية:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	6,743	4	1,686	1,919	0,127
داخل المجموعات	34,257	39	0,878		
الإجمالي	41,000	43			

مستوى الدلالة يساوي 0,127 أي (12,7%) وبالتالي فان قيمة ف غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) تبعا لمتغير الرتبة، وبالتالي غياب تأثير متغير الرتبة العلمية على مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية. وهذا ما يؤكد النتائج المتحصل عليها في متغير الخبرة، فمهما كانت رتبة الأستاذ الباحث فإنها لا تؤثر على مستوى ممارسته للحرية، وأن الأساتذة الباحثين عينة الدراسة، يمارسون نفس الحرية الأكاديمية والسبب في ذلك، أن جميع الأساتذة الباحثين يتمتعون بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات المحددة طبقا للقانون المعمول به.

3- التخصص:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	12,590	9	1,399	1,674	0,134
داخل المجموعات	28,410	34	0,836		
الإجمالي	41,000	43			

قيمة ف غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) تبعا لمتغير التخصص العلمي مما يشير إلى أن هذا المتغير لا يؤثر على مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية، وذلك لأن كل أساتذة عينة الدراسة ينتمون لنفس الكلية ويسري عليهم نفس النظام ونفس القوانين واللوائح.

4- المنصب العالي:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	11,258	5	2,252	2,877	0,027
داخل المجموعات	29,742	38	0,783		
الإجمالي	41,000	43			

من الجدول نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 0,027 أي (2,7%) أقل من (5%) وهذا ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 تبعا لمتغير المنصب العالي، وبالتالي فان هذا الأخير يؤثر على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، ويمكن تفسير هذه النتيجة، بأن الأساتذة أصحاب المناصب العليا، يمارسون أعمالهم المهنية والبحثية بحرية أكبر مقارنة بالأساتذة الآخرين، وذلك لتوفر المناخ والظروف المهنية الملائمة، والتي تتيح لهم الفرصة لممارسة الحرية بقدر عال.

5- الرتبة في مجال البحث:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0,036	2	0,018	0,018	0,982
داخل المجموعات	40,964	41	0,999		
الإجمالي	41,000	43			

يتضح من الجدول أن قيمة ف غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني أن متغير الرتبة في مجال البحث لا يؤثر على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، وأنه مهما كانت رتبة انتسابه في المخابر أو المراكز البحثية فهي لا تؤثر على مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية، والأساتذة الباحثين المنتمين للمراكز البحثية أو لمخابر البحث، يمارسون نفس مستوى الحرية، والسبب في ذلك هو تشابه الثقافة البحثية في مجال التعليم العالي سواء في المراكز أو المخابر المنشأة داخل المنظومة الجامعية أو المنفصلة عنها.

9-3 هل تؤثر درجة ممارسة الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي على دور المنظومة الجامعية في خدمة المجتمع؟ وكيف ذلك

تم تحديد الإجابة على هذا السؤال بنعم أو لا مع التعليل وجاءت النتائج مجملة كالتالي:

الجدول رقم (04): تأثير الحرية الأكاديمية

	التكرار	النسبة
نعم	40	74.07
لا	4	7.41
عدم فهم معنى الحرية الأكاديمية	10	18.52
المجموع	54	100

من خلال الجدول يتضح لنا أن الحرية الأكاديمية أحد مقومات نجاح المؤسسات الجامعية حيث جاءت معظم الإجابات بنسبة (74.07%) اتفقوا على قوة تأثير مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية للأستاذ الباحث على المنظومة الجامعية والمجتمع، والسبب في ذلك أن حرية البحث والتقصي ومناقشة المشكلات تؤدي إلى كشف حقائق جديدة، وتحويل النتائج إلى خدمات تصب في الصالح العام. لقد سجلنا ما نسبته (7.41%) اتفقوا على عدم تأثيرها، لتبقى ما نسبته (18.52%) من عينة الدراسة صرحوا بعدم فهمهم لمعنى الحرية الأكاديمية، وهذا يمكن أن نرجعه إلى غموض مفهوم الحرية الأكاديمية لديهم، ضف إلى ذلك غياب الإطار القانوني المنظم لهذه الحرية، خاصة في نص القانون الخاص بالأستاذ الباحث، وهذا يتفق مع المبدأ الخامس من توصية اليونسكو رقم (29) القائل بأن "تحقيق التقدم في ميادين التعليم العالي والتعمق العلمي والبحوث يعتمد إلى حد كبير على البنى الأساسية وعلى الموارد البشرية والمادية المتاحة، وعلى مؤهلات أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي ودرايتهم الفنية. وكذلك على صفاتهم الإنسانية والتربوية والتقنية المدعمة بالحرية الأكاديمية والمسؤولية المهنية والإدارة الجماعية والاستقلال المؤسسي." [1]

كما تباينت إجابات المبحوثين على السؤال المفتوح (كيف ذلك)، وبعد دراسة مضامينها اختصرت في العبارات التالية:

1- أن الحرية الأكاديمية أساس الميثاق الوطني لأخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي، وقائمة على المسؤولية المهنية، وأن الأخلاق المهنية هي أساس رصانة الجامعات، وتحقيق التزاماتها يعود بالفائدة على الجامعة المجتمع.
2- الحرية الأكاديمية تفتح المجال والآفاق للتطرق إلى قضايا المجتمع الراهنة، وبالتالي تأصيل التفكير والبحث والإبداع.
3- ضرورة توفر الحرية الأكاديمية لتكريس العلم وإحداث التقدم، وهذا ما أكده محمد مسعد ياقوت في بداية تعريفه لمفهوم الحرية الأكاديمية حيث يقر بأن "لا تقدم في العلم إلا بتوفر الحرية، وأن البحث العلمي يكون حيث تكون الحرية. "[2]
4- حرية الأستاذ الجامعي تمكنه من دراسة مشاكل المجتمع، واقتحام الطابوهات السائدة ومناقشتها، واقتراح الحلول المناسبة لها.
5- ممارسة الحرية الأكاديمية في المؤسسة الجامعية هي بمثابة حافز مشجع للأساتذة من أجل الإقدام والمثابرة والإبداع، وبالتالي تطوير وتجديد الإمكانيات المتاحة لتحقيق هوية الأستاذ الباحث، وتحقيق أهداف المنظومة الجامعية في خدمة المجتمع.

خاتمة:

1- الاستنتاجات:

تعتبر الحرية الأكاديمية مهمة جدا في خدمة المنظومة الجامعية، وتطوير البحث العلمي بما يتناسب ومتطلبات المجتمع، سعيا لخدمة مصالحه، وإحداث التنمية الشاملة المستدامة لديه. فمن خلالها يتم خلق مناخ أكاديمي ملائم للنمو المعرفي، وتشجيع الأساتذة الباحثين على ممارسة اهتماماتهم البحثية، وتحفيزهم على المشاركة في تقديم الإرشادات اللازمة لتنمية المجتمع.

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). مرجع سبق ذكره، ص 30.
[2] محمد، مسعد ياقوت، مرجع سبق ذكره. ص 29.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم الفروق في ممارسة الأساتذة للحرية الأكاديمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظرهم، والوقوف أيضا على أثر بعض المتغيرات الرئيسية في البحث، حيث توصلنا إلى أنه لا يوجد أي فروق في تصور أفراد عينة الدراسة لهذه الحرية تبعا لمتغيرات الخبرة، الرتبة العلمية، التخصص، والرتبة في مجال البحث، ذلك لأن البيئة الإدارية والعلمية والبحثية هي نفسها، في حين يوجد فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير المنصب العالي، حيث يعزى ذلك إلى أن تقلد الأستاذ الجامعي للمناصب الإدارية العليا، يجعله أكثر حرية في ممارسة الأعمال الأكاديمية والبحثية وبالتالي نقبل الفرضية الأولى بشكل جزئي.

وعلى الرغم من تمتع المؤسسات الجامعية والبحثية في الجزائر بكثير من الحريات، خاصة في مجال الاستقلال المالي أو الإداري، إلا أنه حسب تصريحات الأساتذة الباحثين حول مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية كان متوسطا بشكل عام، ويرجع ذلك لأسباب عديدة، أهمها ارتباط الحرية الأكاديمية بالبيئة البحثية التي لا تزال غير مشجعة مما يتسبب في عدم رضا الباحثين عن الوضع، وعدم توفر نظام قانوني يحمي المنتسبين للحرية الأكاديمية، ويوضح مفهومها ويكرس خصائصها، مما أدى إلى خلق مناخ غير ملائم ومقيد للبحث العلمي، وبالتالي عدم الإفصاح عن الحقيقة مما ينتج عنه تجنب الكثير من الفوائد التي يمكن أن تخدم المنظومة الجامعية، كما أن اتساع الفجوة بين البحث العلمي والمشاكل التي يعاني منها المجتمع نتيجة لذلك، حال دون إحداث التنمية المطلوبة ونجيب على الفرضية الثانية أن مستوى الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي له علاقة كبيرة ويؤثر بشكل كبير على تأدية الجامعة لوظائفها على أحسن وجه ولأداء دورها تجاه المجتمع.

2- التوصيات:

على ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، وفي إطار حدودها، نوصي بـ:

- أهمية عقد أيام دراسية وندوات وملتقيات بإشراف أساتذة باحثين من جميع التخصصات لمناقشة العوائق التي تواجه الأستاذ الجامعي والمنظومة الجامعية في تحقيقها للحرية الأكاديمية.
- إجراء دراسات ميدانية أشمل وأوسع من الدراسة الحالية تشمل كل مستويات الحرية الأكاديمية وجوانبها ومجالاتها في الجامعات الجزائرية الأخرى وإجراء مقارنات.
- ضرورة وضع مفهوم واضح للحرية الأكاديمية وتبيان حدودها.
- ضرورة وضع نصوص قانونية صريحة تحمي الحرية الأكاديمية كحق من الحقوق الشرعية للأستاذ الجامعي وتبين ضوابطها.
- ضرورة سد الفجوة بين المنظومة الجامعية- البحث العلمي- المجتمع.

قائمة المراجع:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 2016.
2- الشيخلي، عبد القادر. البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001.
3- رياض، عزيز هادي. الجامعات (النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية- الاستقلالية)، سلسلة ثقافة جامعية. جامعة بغداد: مركز التطوير والتعليم المستمر، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2010.
4- عبد السلام، محمد. مفهوم الحرية الأكاديمية قراءة نقدية في المواثيق والإعلانات الدولية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ب.س.
5- عزت، أحمد وآخرون. الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية بين سياسة القمع... وغياب الرؤية، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2011، ط1.
6- فليب، فاروق عبده. أستاذ الجامعة الدور والممارسة بين الواقع والمأمول. القاهرة: دار الزهراء، 1997.
7- مسعد ياقوت، محمد. البحث العلمي في مصر والوطن العربي. القاهرة: دار النشر للجامعات، 2007، ط1.
8- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). القرارات، سجلات المؤتمر العام، الدورة التاسعة والعشرون، باريس 21 أكتوبر- 12 نوفمبر 1997، المجلد 1.
9- وحيد دويدري، رجاء. البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دمشق: المطبعة العلمية، 2000، ط1.
10- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ميثاق أخلاقيات والآداب الجامعية، ماي 2010.

11- حماش، الكاهنة. الحريات الأكاديمية في التعليم العالي الجزائري، مجلة مركز البحث والاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية CREAD، العدد 62-63، 2003/2002 من الموقع: يوم 2017/03/26 على الساعة 19:48 http://www.cread.dz/images/archive/data/doc/index.html
12- طارق أحمد، المنصوب. تقييم مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة آب" دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس، من الموقع: يوم 2017/03/10 على الساعة 16:49.
https://www.academia.edu/20358258/الحرية_الأكاديمية-Academic_Freedom
13- ندى، عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد. الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007.